

05 يناير 2020

تقرير أوبار كابيتال السنوي لسوق مسقط للأوراق المالية

نظرة على أداء السوق خلال عام 2019 والتوقعات لعام 2020



المصدر: إعلام، أوبار كابيتال

شهد عام 2019 العديد من التحديات التي واجهت سوق الأسهم المحلية. وإختتم المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية تداولات العام على تراجع إلا أن مؤشر العائد الكلي أغلق على إرتفاع أخذاً بعين الإعتبار إعادة إستثمار الأرباح الموزعة. وقد شهد العام المنصرم عدة أخبار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي ، إلا أنه وعلى الرغم من هذه التصريحات سواء من قبل الحكومة والجهات التشريعية والشركات ، إلا أن السوق المالي المحلي سجل انخفاضاً خلال العام ليغلق على تراجع نسبته 7.92% عند مستوى 3,981.19 ، بينما ارتفع مؤشر العائد الكلي منذ تأسيسه بنسبة 4.1% منذ البدء بإستخدامه في منتصف فبراير (4,076.88) ليغلق العام عند 4,243.79.

وقد سجلت كافة المؤشرات الفرعية إنخفاضا تصدرها مؤشر الخدمات بنسبة 17.19% عند مستوى 1,896.58 تلاه مؤشر الصناعة بنسبة 15.7% عند مستوى 4,206.35 ومن ثم المؤشر المالي بنسبة 7% عند مستوى 6,349.26 نقطة. وبلغت القيمة السوقية للسوق لعام 2019 عند 18.76 مليار ر.ع. أما المؤشر المتوافق مع الشريعة الإسلامية فسجل تراجعا بنسبة 9.43% عند 536.07.

خلال العام احتلت شركة أوبار كابيتال المركز الأول بين شركات الوساطة المالية في السلطنة حيث بلغت حصتها السوقية 33.99%.

عوامل أثرت على أداء السوق على أساس ربعي

الربع الأول 2019

الربع الثاني 2019

- الإعلانات المتعلقة بالموازنة العامة والنتائج السنوية للشركات المدرجة وتوزيعات الشركات.
- إبقاء الفيدرالي الأمريكي على أسعار الفائدة دون تغيير
- الجمعيات العمومية للشركات المدرجة
- رفع البنك الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسلطنة في عام 2019 إلى 3.4 % مقارنة مع التقديرات السابقة البالغة 2.5 %
- هيئة تنظيم الاتصالات (TRA) تضع اللامسات الأخيرة على شروط تجديد ترخيص اتصالات الهاتف المحمول من الدرجة الأولى لعمانتل و أريبو عمان
- تحسن أسعار النفط
- إعلان الشركات المدرجة عن نتائج الربع الأول
- تمديد حظر تأشيرة العمل للوافدين في السلطنة لمهن محددة
- إفصاحات الشركات المتعلقة بالحصول على المناقصات وإتفاقيات شراكة الأخرى
- قانون التعدين الجديد
- خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي
- إسناد مناقصات من قبل مجلس المناقصات
- تخفيض ستاندارد أند بورز النظرة المستقبلية للسلطنة إلى سلبى من مستقر
- إصدار سندات التنمية الحكومية الصادرة من البنك المركزي العماني (رقم 60)
- إعلان البنك المركزي العماني أنه بصدد القيام بصياغة قانون مصرفي جديد
- إصدار جلالة السلطان خمسة مراسيم سلطانية (بما في ذلك إنشاء مركز عمان للمعلومات الائتمانية والمالية)
- الإعلان عن المشغل الثالث للخليوي في السلطنة من قبل هيئة تنظيم الاتصالات
- إعلان الهيئة العامة لسوق المال تعليق الضريبة على الأرباح الموزعة
- إعلان البنك المركزي العماني عن تخفيف شروط إعادة الدفع للحصول على قروض لشركات الهندسة والمقاولات
- لائحة الهيئة العامة لسوق المال بشأن عمليات الاستحواذ والاستحواذ
- فرض "ضريبة" على المنتجات الضارة بالصحة
- التوترات الجيوسياسية (في يونيو)
- مسودة بشأن قانون الإفلاس والإعسار
- إجتماعات المساهمين مع عدة شركات مدرجة

الربع الثالث 2019

الربع الرابع 2019

- إصدار سبعة مراسيم سلطانية
- تواجد الإستثمار الأجنبي في السوق في بداية الربع
- السلطنة تعمل على قانون جديد للأوراق المالية
- إفصاحات الشركات المتعلقة بالحصول على مناقصات وإتفاقيات شراكات أخرى
- تأكيد وكالة فيتش تصنيف السلطنة على أنه مستقر
- تطورات إيجابية على صعيد اقتصاد الكلي
- تطورات متعلقة بالإقتصاد الكلي للسلطنة
- السلطنة تعلن عن تأخير تنفيذ ضريبة القيمة المضافة إلى 2021
- سندات التنمية الحكومية (الإصدار 61)
- السلطنة تجمع ثلاث مليارات دولار من خلال إصدار سندات دولية (750 مليون دولار لأجل 5 سنوات و 2.25 مليار دولار لأجل عشر سنوات)
- الإعلان عن قانون جديد لإستثمار رأس المال الأجنبي اعتبارًا من يناير 2020
- إطلاق وزارة التجارة والصناعة العمانية المرحلة الثانية من الاستراتيجية الصناعية 2040
- قيام وكالة ستاندرد أند بورز بتخفيض النظرة المستقبلية للسلطنة من "المستقرة" إلى "السلبية" مع تثبيت تصنيفها
- الإكتتاب العام لشركة مسندم للطاقة (MPC) بنسبة 40% من رأس المال
- إصدار صندوق النقد الدولي تقريره نصف السنوي وخفض تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي
- منحت هيئة تنظيم الاتصالات شركة عمانتل وأريبو عمان - الحق في استخدام الطيف MHz 5G100
- إفصاحات الشركات المتعلقة بالحصول على مناقصات وإتفاقيات شراكات أخرى
- النتائج ربع السنوية للشركات
- برنامج الصكوك السيادية العمانية (الشريحة المزدوجة لأجل خمس سنوات وأجل سبع سنوات)
- بيع حصة 49 % من أسهم الشركة العمانية لنقل الكهرباء (شركة تابعة لمجموعة نماء القابضة) إلى الصين كجزء من هدف الخصخصة لمجموعة نماء القابضة
- سندات التنمية الحكومية (الإصدار 62)

بدأ العام بإعلان الموازنة العامة للدولة والتي كانت توسعية مما أدى إلى دعم طفيف للمؤشر تلا ذلك مرحلة من التقلبات. وقد أعطت نتائج الشركات لعام 2019 والتي كانت أفضل من عام 2018 بعض الدعم للسوق، ومع ذلك بدأ لاحقا مرحلة من التراجع حيث قام المستثمرون بالإحتفاظ بالأرباح التي سجلوها. إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلا حيث أن أسعار السهم الجاذبة والإعلانات المتعلقة بالجمعيات العمومية قدمت بعض الدعم للسوق المالي وشهدنا مرة أخرى تحسنا في أداء السوق خاصة في اسعار الأسهم التي تمثل شركات توقع المستثمرون أن تقدم توزيعات جيدة. إلا أن السوق عاد وسجل تراجعا بعد إنتهاء موسم التوزيعات بسبب التداول على أسعار ما بعد التوزيعات والتي أثرت على المؤشر العام المعتمد أصلا على أداء الأسهم من الناحية السعرية فقط. وخلال الربع الأول إنخفاض المؤشر العام بنسبة 7.9%.

في الربع الثاني من العام، بدأ السوق بشكل إيجابي بدعم من الأسعار الجاذبة للأسهم التي تتداول على اسعار ما بعد التوزيعات إلا أن ذلك لم يدم طويلاً مع ظهور عوامل مختلفة. من هذه العوامل تخفيض صندوق النقد الدولي توقعات النمو لدول المنطقة تزامن ذلك مع تخفيضات/مراجعات قامت بها وكالات التصنيف الدولية والإعلان عن مشغل الاتصالات الثالث للهاتف النقال الأمر الذي ضغط خاصة على قطاع الاتصالات الهام من حيث الوزن في السوق. تلا ذلك فترة هدوء بسبب عوامل عدة مثل شهر رمضان الكريم وفترة الصيف. ومع ذلك، في شهر يونيو، أعطى إعلان إلغاء الضريبة على الأرباح الموزعة دعماً للسوق وتعافى السوق مرتفعاً من أدنى مستوياته عند 3,828 (انخفاض المؤشر بنسبة 4%) ليغلق الربع المالي عند مستوى 3,884.9 (بانخفاض بنسبة 2.5%).

وخلال الربع الثالث من العام وعلى خلفية تجميد الضريبة على الأرباح الموزعة، شهد السوق تدفقا للإستثمارات الأجنبية مسجلين صافي شراء بلغ 7.2 مليون دولار أمريكي وذلك في فترة الثلاثة أشهر بعد الإعلان عن تجميد الضرائب. كذلك أدت السياسات - الحكيمه - الحكومية إلى انخفاض العجز الأمر الذي نظرت له وكالات التصنيف العالمية بشكل إيجابي مما غير النظرة للإقتصاد من سلبي إلى مستقر. كما صدرت قرارات مختلفة بهدف تهدئة مخاوف المستثمرين الأجانب أيضاً. وعلى خلفية هذه الأخبار والإعلانات الداعمة سجل السوق تعافيا وكان أداءه خلال الربع الثالث هو الأفضل مع إغلاق المؤشر مرتفعاً بنسبة 3.4%.

انطلاقاً من الأخبار الإيجابية للربع الثالث، بدأ الربع الأخير من العام بشكل إيجابي حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 2% أكثر وإستمر بتسجيل أداء جيد حتى منتصف شهر نوفمبر بدعم من إعلانات الشركات الجيدة وموسم النتائج الأفضل. ومع ذلك، في بداية شهر ديسمبر، شهدنا خروجاً جزئياً للإستثمارات من السوق خاصة الإستثمار الأجنبي. فمبدأ بداية شهر ديسمبر، سجل الأجانب صافي بيع بأكثر من 16 مليون دولار، مما أدى إلى التأثير على معنويات السوق وتآكل جميع المكاسب المسجلة من بداية النصف الثاني وإلى منتصف شهر نوفمبر ليغلق الربع الرابع من العام - وبالتالي العام - على انخفاض بنسبة 0.9% و 7.92% على التوالي.

سندات التنمية الحكومية

شهد عام 2019 ثلاث إصدارات لسندات التنمية الحكومية بمبلغ 400 مليون ر.ع. هي الإصدارات من 60 الى 62 على النحو التالي:

إصدارات سندات التنمية الحكومية					
تاريخ الإصدار	عدد السنوات الكوبون	متوسط العائد المقبول إجمالي	قيمة الطلبات	قيمة السندات المخصصاً عدد مرات التغطية	
	(%)	(%)	(مليون ر.ع)	(مليون ر.ع)	(x)
28.04.19	7	5.75%	187.38	100.0	1.87
23.07.19	5	5.25%	157.11	100.0	1.57
24.12.19	10	5.75%	270.98	200.0	1.35

المصدر: البنك المركزي/ رويترز
غير متوفر - NA

سندات وصكوك الشركات

طبقاً لبيانات السوق المالي، بلغت القيمة السوقية للسندات / الصكوك التي تم إدراجها في عام 2019 مبلغ 232 مليون ر.ع. ، أقل بنسبة 2.24% من قيمة السندات / الصكوك التي أدرجت في عام 2018 . وكان لسندات بنك صحر دولي الدائمة الحصة الأعلى من إجمالي القيم بنسبة 43%. الجدول التالي يبين المزيد من التفاصيل:

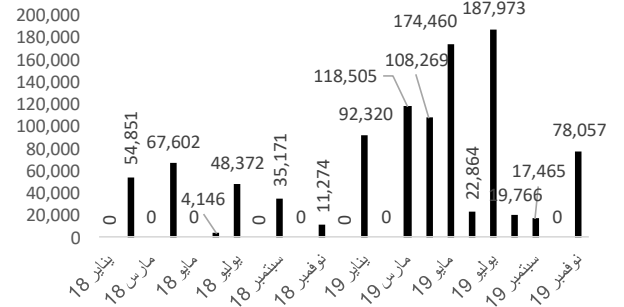
الشركة	قيمة الإصدار ر.ع.	تاريخ الإدراج	القيمة السوقية، ر.ع. كما في 31 ديسمبر
سندات بنك ظفار الدائمة	40.0	1 يناير 2019	40.0
سندات بنك صحار دولي دائمة	100.0	20 مارس 2019	100.0
سندات العمادية للتمويل	1.4	9 أبريل 2019	1.4
صكوك ميثاق الإصدار 2	45.6	26 مايو 2019	45.6
سندات بنك الأهلي دائمة غ.م	20.0	18 يونيو 2019	20.0
سندات ظفار الدولية ثانوية غ.م	25.0	24 ديسمبر 2019	25.0
المجموع	232.0		232.0

المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

المنافسات

تم خلال عام 2019 إسناد منافسات بمبلغ 819.7 مليون ر.ع. حسب البيانات المتاحة وقاعدة بيانات أوبار كابيتال بارتفاع سنوي نسبته 270.2% على أساس سنوي. ومن حيث الأرباح المالية، شكلت منافسات الربع الثاني نسبة 37.3% من إجمالي مبلغ المنافسات المسندة تلاه الربع الثالث بنسبة 27.5% والربع الأول بنسبة 25.7% وأخيرا الربع الرابع بنسبة 9.5%. وقد تنوعت المشاريع المسندة بين البنية التحتية والصحة والتعليم بالدرجة الأولى.

المنافسات المسندة حسب الأشهر، ألف ر.ع.



المصدر: صحافة، U Capital

صفقات خاصة

طبقا أيضا لقاعدة بيانات أوبار كابيتال والسوق المالي، سجل مبلغ الصفقات الخاصة المسجلة في السوق خلال عام 2019 حوالي 206 مليون ر.ع. بارتفاع نسبته 58.7% على أساس سنوي. وبشكل عام تركزت الصفقات في قطاع الخدمات والقطاع المالي. الجدول التالي يظهر أهم الصفقات الخاصة التي نفذت خلال عام 2019 من حيث القيمة ومقارنتها مع عام 2018.

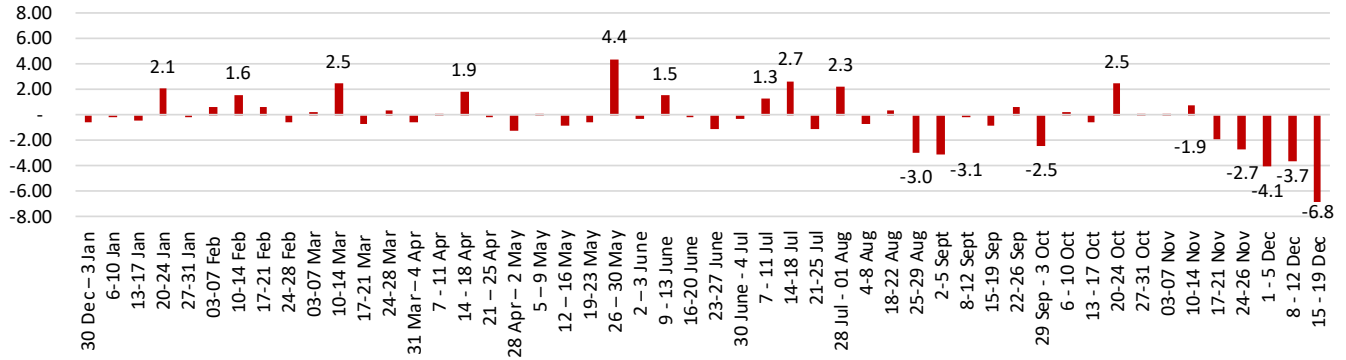
أكبر الصفقات من حيث القيمة					
2019			2018		
الشركة	التاريخ	ر.ع.	الشركة	التاريخ	ر.ع.
أريد عمان	26-Aug-19	135,331,299	البنك الأهلي	9-Apr-18	22,941,933
صحار الدولي	3-Oct-19	20,482,178	ظفار للسياحة	3-Jul-18	23,863,812
الجزيرة للمنتجات الحديدية	20-Jan-19	8,430,612	الجزيرة للمنتجات الحديدية	25-Mar-18	15,988,188
ريسوت للإسمنت	4-Dec-19	7,920,396	السوادي للطاقة	10-May-18	10,420,331
أومنيفيست	26-Jun-19	7,665,304	الباطنة للطاقة	10-May-18	10,229,943
بنك مسقط	17-Jan-19	4,904,400	الوطنية للتمويل	26-Dec-18	9,758,760

المصدر: أوبار كابيتال، السوق المالي

تحليل أنشطة الشراء والبيع حسب فئات المستثمرين

للعام الخامس على التوالي يستمر الإستثمار المؤسسي الأجنبي في تسجيل خروج من السوق . هذا وبدأ العام بتحركات ضعيفة قبل أن تشهد تحركات المستثمرين الأجانب نشاطا خاصة خلال الربع الثاني بسبب الأخبار المتعلقة بإلغاء الضريبة على الأرباح الموزعة للأجانب ، الأمر الذي دعم معنويات المستثمرين وبدأت السوق تشهد تدفقات أجنبية. ومع ذلك ، بدأت الأمور في التغير مع نهاية العام وبدأ الأجانب في الخروج من السوق مسجلين صافي تدفقات خارجية سلبية (أي صافي بيع) والتي بلغت 13 مليون دولار أمريكي.

صافي التدفقات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)



المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

الإصدارات الأولية خلال عام 2019

سجل عام 2019 إكتتابا أوليا واحد هو شركة مسندم للطاقة. الإكتتاب إعتبر مميزا من حيث طريقة التسعير والتي إعتمدت على آلية سجل بناء الأوامر للمرحلة الأولى. وقد تم الإكتتاب في 28 مليون سهم وأظهرت النتيجة تغطيته بمعدل 3.5 مرة. في المرحلة الأولى من الإكتتاب العام، كان الإقبال قويا من خلال تغطيته بمعدل 5.6 مرة في حين بلغ معدل التغطية في المرحلة الثانية 1.6 مرة. وقد سجل سهم الشركة عند الإدراج مكاسب بنسبة 5.7% ليغلق عند 0.334 ر.ع. مقارنة مع سعر الإدراج عند 0.316 ر.ع. للسهم.

إفصاحات رئيسية لعدد من الشركات

لم تخلص إفصاحات الشركات من مواضيع تتعلق بإندماجات محتملة وإستحوادات وتأسيس شركات جديدة وتعويزات وإصدار سندات وغير ذلك من الأمور التي نأتي على ذكر أهمها تالياً:

- أعلنت شركة النفط العمانية للتسويق المدرجة في السوق بأنها ستقوم بالإستثمار في السوق التنزاني في مجال تسويق الوقود والخدمات المصاحبة. كما وأعلنت الشركة عن حصولها على موافقة مجلس الإدارة لبناء محطة وقود في الميناء على أن تتم في ميناء الدقم بالسلطنة.
- أعلنت كل من شركة شل العمانية للتسويق وشركة المها للمنتجات النفطية المدرجتان في السوق المالي بأنهما إستلمتا رسالة إسناد مناقصة توريد وقود الطيران الى الطيران العماني. حيث أعلنت شركة شل العمانية للتسويق المدرجة بأنها إستلمت رسالة إسناد مناقصة توريد وقود الطيران الى الطيران العماني وبما يمثل 50% من إحتياجات الطيران العماني وذلك لمدة عامين.
- وقعت شركة المها للمنتجات النفطية اتفاقية شراكة مع شركة بتروناس لزيتو التشحيم الدولية، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة النفط الوطنية الماليزية، بتروناس. بموجب هذه الاتفاقية، أصبحت المها هي الموزع المعتمد لمنتجات PLI المتكررة والعالية الجودة.
- أعلن كل من بنك ظفار والبنك الوطني العماني بأنهما قد قررا التوقف عن مناقشات الدمج فيما بينهما وذلك بعد أن تعذر على الأطراف الاتفاق على شروط صفقة الدمج المحتملة.
- أعلنت شركة ريسوت للإسمنت ش.م.ع.ع. بأنه تم توقيع على اتفاقية شراء مصنع اسمنت صحار ش.م.م. وتم الانتهاء من جميع الاجراءات ونقل الملكية وذلك بحيازة 100% من كامل أسهم المصنع بقيمة شراء بلغت 60 مليون دولار امريكي، وتقدر الطاقة الإنتاجية لمصنع اسمنت صحار بأكثر من 1.7 مليون طن من الاسمنت في العام. وأعلنت شركة ريسوت للإسمنت كذلك اتفاقها مع مجموعة شركات "إم إس جي المحدودة" في شرق أفريقيا على تأسيس مشروع مشترك لوحدة طحن الإسمنت بقيمة 40 مليون دولار في مدينة بربرة الصومالية المطلة على البحر الأحمر.
- بنك عمان العربي يقترح نسبة مبادلة أسهم بحوالي 81% : 19% لكل من مساهمي بنك عمان العربي و بنك العز الإسلامي ضمن إمكانية الإندماج المحتملة فيما بينهما.
- تخطط شركة مطاحن صلالة لإقامة مصنع إنتاج المعكرونة في إثيوبيا بهدف استهداف السوق الإثيوبي الكبير إضافة الى الأسواق الأفريقية المجاورة. وبحسب وسائل الإعلام، وقعت الشركة مذكرة تفاهم مع مجموعة صناعية وتجارية إثيوبية عملاقة لإنشاء المصنع.
- أعلنت شركة أوريث عمان عن إبرامها إتفاقية طويلة الأجل (لمدة سبعة سنوات) مع فرندي موبايل، لتوفير خدمات الهاتف النقال لعملاء فرندي.
- أشارت وسائل إعلام الى توقيع كل من البنك الوطني العماني وأومنيفيست اتفاقية تسهيل ائتماني طويل الأجل بمبلغ 80 مليون ر.ع. لدعم جهود أومنيفيست للتوسع والنمو طويل الأجل في البلاد.
- وقع بنك نزوى اتفاقية تمويل - متوافقة مع الشريعة الإسلامية - بمبلغ 18 مليون ر.ع. مع الشركة العمانية للاستثمار الغذائي القابضة تهدف الى إتاحة الفرصة للشركة للاستثمار وتنفيذ مشاريع جديدة ضمن الشركات الغذائية التابعة لها لتعزيز الأمن الغذائي بالسلطنة.
- أفصحت الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) عن توقيع اتفاقية مع شركة مجان للاتصالات المتكاملة ش م ع ع استحوذت بموجبها عمانتل على (40%) من حصة بشركة مجان للاتصالات المتكاملة (رنة) وذلك بمبلغ 5 مليون ر.ع.
- صرحت شركة أومنيفيست في تعقيها على الأبناء المتعلقة بإستحواد شركتها التابعة والمملوكة لها بشكل كامل "جبرين كابيتال" على حصة في (EastBridge Partners) سنغافورة بأن نسبة الإستحواد بلغت 43% في الشركة المذكورة. وأضافت أومنيفيست بأنه رغم أن حجم الصفقة لا يتجاوز 5% من إجمالي أسهمها إلا أنها تعتبر صفقة هامة من الناحية الإستراتيجية لجبرين كابيتال وستدعم رؤيتها على المدى الطويل للاحية تنوع محفظتها الإستثمارية في الأسواق العالمية.
- أعلنت شركة الأسماك العمانية للمساهمين بأن الشركة قد استثمرت في شركة الدقم للإستثمارات السمكية محدودة المسؤولية وبنسبة 22.5% من رأس مالها.
- ستصبح شركة الاتصالات العملاقة فودافون المشغل الثالث في سلطنة عمان بعد توقيعها اتفاقية مع وزارة النقل والاتصالات.
- أعلنت شركة الغاز الوطنية بأنها قامت بإجراء محادثات مع أطراف ثالثة قد تملك الرغبة بالإستثمار في الشركة الهندية التابعة لشركة الغاز الوطنية والدخول في شراكة بالمشروع من خلال الاستحواد على ما تصل نسبته 40% من رأس مال الشركة الهندية المذكورة. بدأت شركة الغاز الوطنية العمانية ش.م.ع.ع. المدرجة في السوق (بالشراكة مع شركة بيتريديك التي يقع مقرها في سنغافورة)، أعمالها في محطة لاستيراد وتخزين غاز البترول المسال في ميناء كريشناباتنام في الجزء الجنوبي الشرقي من الهند. ومن المقرر أن يتم إنشاء المشروع (الذي تبلغ قيمته حوالي 21.6 مليون ر.ع.) ضمن إطار مشروع مشترك في الهند بمسمى شركة NGC Energy India Pvt ، حيث تمتلك شركة الغاز الوطنية حصة 60% بينما تمتلك بيتريديك النسبة المتبقية البالغة 40%.

- وافقت الشركة الخليجية لخدمات الاستثمار لشركتها التابعة، على قرار مجلس إدارة شركة الخليج بادر للأسواق المالية التابعة بتخفيض رأس مالها من 7 مليون ر.ع. إلى مليوني ر.ع.
- وافق مجلس إدارة الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع على بحث تعاون استراتيجي مع شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع. علما بان هذا التعاون سيخضع الى موافقة مجلس ادارة تأجير ومساهمي الشركتين بالإضافة الى الجهات التنظيمية والرقابية.
- أعلنت شركة الأنوار القابضة عن موافقة مجلس إدارتها على نقل كامل حصته في شركات التصنيع التالية (مذكورة في الجدول) إلى شركة الأنوار للإستثمار الصناعي ش.م.ع.م (قيد التأسيس) وهي ذراع لأغراض خاصة، مملوكة بالكامل بنسبة 100% للأنوار القابضة. وقد تم تأسيس هذه الشركة بهدف إدارة هذه الإستثمارات ومن ثم بيع جزء من حصة الأنوار للإستثمار الصناعي لمستثمرين استراتيجيين.
- أعلنت شركة الفجر العالمية المدرجة في السوق المالي بأنها إنتهت من إجراءات الإستحواذ على 50% من حصص شركة عوام للمعادن ش.م.م. والتي تملك رخصة تعدين لمحجر الجبس بثمريت.
- وقعت شركة صناعات الكابلات العمانية مع شركة تكامل للاستثمار "تكامل" على اتفاقية يتم بموجبها الاستحواذ على حصة قدرها 49% في الشركة العمانية لصناعات الالمنيوم التحويلية والتي تملكها شركة "تكامل". تقدر قيمة الإستحواذ بـ 3.2 مليون ر.ع. وبذلك تكون شركة صناعات الكابلات العمانية قد استحوذت على كامل حصص راس المال في الشركة التابعة. سيتم تمويل العملية من مصادر التمويل العادية والمتاحة للشركة.
- حصلت شركة جلفار للهندسة والمقاولات على عقود جديدة بقيمة 188.7 مليون ر.ع. في عام 2019.
- أعلن بنك مسقط، المزود الرائد للخدمات المالية في السلطنة ، أن البنك المركزي العماني قد وافق على طلب البنك لإطلاق برنامج استثماري استراتيجي بقيمة 100 مليون دولار (38.5 مليون ر.ع.).
- اقترح مجلس إدارة النهضة للخدمات في اجتماع مجلس الإدارة الذي انعقد يوم الأربعاء 13 نوفمبر 2019 ، وأوصى المساهمين بالموافقة على إعادة هيكله رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من 36.7 مليون ر.ع. إلى 23.6 مليون ر.ع. كما وأعلنت الشركة عن إعادة شراء واسترداد 100% لسندات الدائمة الثانوية ذات الفائدة المتزايدة والعملية المزدوجة البالغة 125.5 مليون دولار أمريكي (48.3 مليون ر.ع.) صادرة عن شركتها التابعة وهي شركة أجنبية مملوكة بالكامل للنهضة للخدمات (رينيسانس انترناشيونال لميتد).

أخبار رئيسية

الربع الأول من عام 2019

- أكدت وكالة كابيتال إنتلجنس للتصنيف الائتماني، تقييمها للأصول السيادية العُمانية طويل الأجل بالعملة الأجنبية عند تصنيف "BBB-".
- تخطط حكومة السلطنة لإصدار قانون جديد لاستثمار رأس المال الأجنبي ، والذي قد يسمح للشركات أو الأفراد الأجانب بزيادة ملكيتهم في الشركات المحلية بنسبة تصل إلى 100%.
- قامت وكالة موديز بتخفيض تصنيف عُمان إلى Ba1 ، وكانت التوقعات سلبية الدافع الرئيسي لخفض التصنيف الائتماني. هذا هو توقع وكالة موديز أن نطاق التوحيد المالي سيظل مقيّدًا بدرجة أكبر بأهداف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للحكومة مقارنة بما سبق تقييمه.
- تلقت عُمان 25 طلباً عن اهتمام المستثمرين الراغبين في شراء حصص في شركتين للكهرباء بموجب خطة الخصخصة التي تهدف إلى تعزيز الدعم المالي للدولة.
- أعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، التي خفضت مؤخرًا التصنيف الائتماني للسلطنة، أن السلطنة لن تحتاج إلى عملية إنفاذ مماثل لتلك التي حصلت عليها البحرين في فترة الـ 12 إلى 18 شهرًا القادمة.
- تخطط شركة تنمية نفط عُمان لزيادة إنتاج النفط إلى 670 ألف برميل يوميًا في السنوات الخمس المقبلة. يأتي ذلك بعد تأكيدها أن عام 2018 حقق أعلى إنتاج للنفط منذ عام 2005 حيث بلغ 610.2 ألف برميلًا في اليوم.
- قامت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية بتخفيض تصنيف البنك الوطني العماني وبنك صحار الدولي وبنك ظفار للتصنيف طويل الأجل من BB+ إلى BB مع نظرة مستقبلية مستقرة. بالإضافة إلى ذلك ، قامت فيتش أيضًا بتخفيض التصنيف طويل الأجل لبنك مسقط من BBB إلى BB+ أيضًا مع نظرة مستقبلية مستقرة.

الربع الثاني من عام 2019

- بدأ أحدث موزع لخدمات الهاتف المحمول في سلطنة عمان عملياته بموجب ترخيص شركة مجان للاتصالات. تمتلك مجان أيضًا العلامة التجارية الحالية لبيع خطوط الاتصالات لعلامة رنة للاتصالات.
- صرحت وكالة ستاندرد أند بورز العالمية للتصنيفات بأنها خفضت توقعاتها بشأن سلطنة عمان إلى سلبية من مستقر مع التأكيد على تصنيفها الائتماني السيادي للعملة الأجنبية والمحلية على المدى الطويل والقصير في البلاد.
- استعدادًا لتنفيذ خطة التأمين الصحي الإلزامي لموظفي القطاع الخاص والوافدين (الأجانب) والزوار في سلطنة عُمان، أعلنت هيئة السوق المالية عن مناقصة لإنشاء منصة إلكترونية باسم "ضماني" لتبادل معلومات التأمين الصحي وتسوية المطالبات.
- سيتمكن الوافدون في عمان قريباً من امتلاك العقارات في مناطق مختلفة. حيث تم الإعلان عن هذه الخطوة كجزء من خطط برنامج تنفيذ في البلاد للتوسع الاقتصادي، والتي تشرف عليه وحدة التنفيذ والدعم والمتابعة تابعة للدولة.
- يواجه قطاع البناء في عُمان تحديات بسبب التباطؤ الاقتصادي والتأخير في سداد المدفوعات منذ السنوات القليلة الماضية. قد يشهد هذا القطاع تحسناً بسبب قرار البنوك ببناءً على توجيهات البنك المركزي العماني تسهيل إجراءات سداد القروض.
- أعلنت الهيئة العامة لسوق المال أنها علقت ضريبة بنسبة 10% على أرباح الأسهم لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من 6 مايو 2019 لتعزيز الاستثمارات الأجنبية.
- تهدف لوائح الهيئة العامة لسوق المال الجديدة إلى الحد من عمليات الاستحواذ بما لا يزيد عن 25% من أسهم شركات المساهمة العامة والحفاظ والمراقبة على النسبة المئوية المسيطرة في الشركة لتوفير الحماية للمساهمين.
- طبقت سلطنة عُمان ضريبة بنسبة 100% على التبغ والكحول ولحم الخنزير اعتباراً من 15 يونيو 2019، حيث تحذو السلطنة حكومات الخليج الأخرى في محاولة لتقليل اعتمادها على عائدات النفط.

الربع الثالث من عام 2019

- ثبتت وكالة "فيتش" الدولية للتصنيف الائتماني السلطنة عند تصنيف "BB+" بنظرة مستقبلية مستقرة.
- السلطنة توجّل تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى عام 2021 وسط تباطؤ في النمو.
- عمان تصدر سندات دولية بقيمة 3 مليارات دولار.

الربع الرابع من عام 2019

- حذرت وكالة التصنيف الائتمانية موديز من أن القروض المتعثرة في السلطنة سترتفع إلى ما يصل إلى 3.7% من إجمالي القروض في 2019-2020 ، من 2.8% في يونيو 2019 ، مع زيادة الضغوطات على مخاطر التشييد في قطاع البناء.
- عينت - شركة عمران - اوبار كابيتال مستشارًا ماليًا لخصخصة عددا من فنادقها.
- العمل على تنفيذ التأمين الإلزامي لزوار السلطنة.
- "نيراس باور" تشتري حصة 9.9% في مشروع الطاقة الشمسية الكهروضوئية في السلطنة.
- السلطنة تعلن عن برنامج الصكوك السيادية العمانية.
- شركة النفط العمانية، وهي شركة قابضة مملوكة للدولة تستثمر في صناعات النفط والغاز ، تنوي بيع جزء أسهمها بنهاية العام المقبل.
- السلطنة تستثمر 28 مليار دولار في شركة بتكيمز التي تنفذ عمليات تكرير النفط من 5-7 سنوات.
- شركة صينية تستحوذ على حصة 49% في الشركة العمانية لنقل الكهرباء.
- أعلنت مجموعة النفط العمانية وأوربك عن توجهها خلال عام لعملية دمج تسعة شركات أساسية تحت هوية علامة تجارية جديدة تسمى "OQ".

أهم التشريعات / القرارات / التعميمات مختلفة خلال عام 2019

الربع الأول 2019

- في فبراير 2019، تم إصدار التعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة الدخل، والتي قدمت مزيداً من الوضوح بشأن عدد من أحكام قانون الضرائب.
 - أدت التعديلات على اللائحة التنفيذية المتعلقة بـ **ضريبة الإستقطاع** أو ما يعرف بـ **Withholding Tax** والتي تتماشى مع التعديلات السابقة على قانون ضريبة الدخل، الى زيادة عدد الفئات الخاضعة لهذه الضريبة لتشمل توزيعات الأرباح والفوائد والرسوم المفروضة على الخدمات. بموجب اللائحة التنفيذية المعدلة، فإن ضريبة الإستقطاع على توزيعات الأرباح لن تطبق إلا على ضريبة الإستقطاع المشتركة والتي لا تشمل توزيعات الأرباح الموزعة من قبل الشركات ذات المسؤولية المحدودة. علاوة على ذلك، قدمت التعديلات تعريفاً للأرباح والفوائد. كذلك قدمت التعديلات توضيحات فيما يتعلق بفئات المدفوعات التي لا يتم اعتبارها رسوم خدمات خاضعة لضريبة الإستقطاع.
 - **الإعفاءات الضريبية:** حلت التعديلات الجديدة محل أحكام اللوائح التنفيذية المتعلقة بالإعفاءات الضريبية للشركات التي تمارس أنشطة معينة مع تقديم مخصصات وأحكام جديدة تحد من الإعفاءات الضريبية التي تمنح فقط للشركات التي تمارس نشاطها الرئيسي في قطاع الصناعات التحويلية. وبالمثل، ألغت التعديلات الأحكام ذات الصلة المتعلقة بتجديد الإعفاءات الضريبية. وبالتالي، فإن فترة الإعفاء الضريبي أصبحت تقتصر على خمس سنوات فقط.
 - **نظام البطاقة الضريبية:** قدمت التعديلات آلية إصدار البطاقات الضريبية حيث يجب على دافعي الضرائب الجدد التقدم بطلب للحصول على البطاقة الضريبية في وقت التسجيل الضريبي.
 - **عقوبات على المدققين:** تم تقديم بند جديد يعطي صلاحيات واسعة للسلطات الضريبية لتقييد خدمات شركات التدقيق المرخصة في سلطنة عمان بشكل مؤقت.
 - **أحكام خاصة تتعلق بالضريبة على المؤسسات:** تم فرض أسعار ضرائب خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة (تصل إلى 3 في المائة) في قانون ضريبة الدخل وذلك بهدف تشجيع مساهمة الشركات الصغيرة في الاقتصاد.
- صدر قانون ضريبة الاستهلاك في مارس 2019. وقد تم رفع معدل الضريبة الانتقائية على بعض السلع "المضرة بالصحة" إلى 100%. إن مثل هذه الضريبة تؤدي بالإضافة إلى توليد إيرادات مالية غير نفطية، إلى إيجاد حوافز مالية للحد من أنماط الاستهلاك الضارة وتحسين الصحة العامة.
- أصدرت الهيئة العامة لسوق المال تصريحاً مبدئياً لإنشاء أول صندوق عقاري تحت مسمى "أمان ريتس" لشركة أمان للاستثمار العقاري برأس مال 20 مليون ر.ع. على أن يتم طرح 50% من رأس مال الصندوق للاكتتاب العام.
- **قانون الشركات التجارية الجديد يعطي صلاحيات واسعة للهيئة العامة لسوق المال:** تم الإعلان عن قانون الشركات التجارية الجديد في السلطنة بموجب مرسوم سلطاني (2019/18) في 13 فبراير 2019 وأصبح نافذاً لمدة 60 يوماً من تاريخ نشره. ونتيجة لذلك، لم يعد قانون الشركات التجارية القديم، الذي سن في عام 1974، ساري المفعول. من أهم التغييرات الأساسية التي أدخلها قانون الشركات التجارية الجديد هي كما يلي:
 - ليس بالضرورة أن تأخذ الشركات القابضة هيئة الشركات ذات المسؤولية المحدودة.
 - تم إضافة شكل قانوني جديد للشركات التجارية ممثلة في شركة الشخص الواحد وهي شركة محدودة المسؤولية يمتلك رأس مالها بالكامل شخص واحد طبيعي أو اعتباري.
 - قد تتخذ المساهمات الرأسمالية شكل نقود أو ممتلكات منقولة أو غير منقولة أو حقوقاً غير ملموسة أو خدمات أو عمالة.
 - لا يجوز للشخص الطبيعي أن يؤسس أكثر من شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد.

الربع الثاني 2019

- أصدرت الهيئة العامة لسوق المال قواعد التأمين الصحي الموحد والتي تعتبر إحدى المكونات الرئيسية للتأمين الصحي الإلزامي لموظفي القطاع الخاص والمقيمين والزائرين للسلطنة "ضماني". وقامت الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية بإعداد اللوائح والتشريعات اللازمة لتنفيذ نظام التأمين الصحي في السلطنة. وسيتم التنفيذ لتدريج نظام التأمين الصحي "ضماني" مع مراعاة تصنيف الشركات التجارية وقدرة المؤسسات الصحية الخاصة على استيعاب حوالي 2.1 مليون عامل في القطاع الخاص.
- مرسوم سلطاني رقم ٣٨ / ٢٠١٩ بإنشاء مركز عمان للمعلومات الائتمانية والمالية يتبع البنك المركزي العماني ويتمتع مركز عمان للمعلومات الائتمانية والمالية بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري في القيام بأعماله. الهدف من المركز هو إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمعلومات الائتمانية والمالية على المستوى الوطني وفقاً للمعايير المعتمدة دولياً، والتي ستوفر لأعضائه البيانات التي يحتاجونها لإدارة مخاطر الائتمان الخاصة بهم، وتسهيل تقديم الائتمان لمختلف القطاعات الاقتصادية، والأهم من ذلك اتخاذ القرارات الائتمانية العملية المتعلقة بعملائها.

- صدرت خمسة مراسيم سلطانية في يوليو 2019 والتي تم بموجبها تأسيس "الهيئة العامة للتخصيص والشراكة" إضافة إلى (1) قانون استثمار رأس المال الأجنبي الجديد؛ (2) قانون الخصخصة الجديد؛ (3) قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص و (4) قانون الإفلاس. من المتوقع أن يكون لهذه القوانين الجديدة تأثير إيجابي قوي على بيئة الاستثمار في السلطنة وتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- أصبحت الضريبة الإنتقائية سارية المفعول في يونيو 2019 (90 يوماً بعد النشر الرسمي للقانون ذو الصلة) وذلك بعد إصدار اللائحة التنفيذية. إن قانون ضريبة السلع الإنتقائية هو نتيجة لاتفاقية مجلس التعاون الخليجي بشأن الضريبة الإنتقائية، الصادرة في عام 2016 من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر. يتم فرض ضريبة الاستهلاك (انتقائية) على السلع التي قد تسبب أضراراً للصحة العامة أو البيئة. ستزيد الضريبة سعر بعض العناصر "الضارة" بنسبة تصل إلى 100%. تُفرض الضريبة حالياً على منتجات التبغ والمشروبات الكحولية ومنتجات لحم الخنزير ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية.

الربع الثالث 2019

- تم نشر قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجريدة الرسمية في 7 يوليو 2019 ودخل حيز التنفيذ في 8 يوليو 2019 مع إصدار اللوائح التنفيذية (والقرارات ذات الصلة) بحلول 8 يوليو 2020. ينطبق قانون الشراكة المذكور على عقود الشراكة وعقود الاستشارات المتعلقة به. وفي حين أن قانون المناقصات وقانون الخصخصة غير مذكورة صراحة في هذه العقود، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا يؤثر على أحكام أي قوانين أخرى تتعلق بإدارة أو تأجير أو ترخيص أو استخدام أو امتياز لأي منشأة عامة. تتمثل أهم النقاط المذكورة في القانون فيما يلي: يجب أن ترتبط عقود الشراكة بمشروعات الشراكة التي لها عائد اقتصادي أو اجتماعي وتتماشى مع إستراتيجية السلطنة وخطة التنمية الخاصة بها إضافة إلى شرط تأسيس شركة مشتركة قد تكون مملوكة بنسبة 100% لغير العمانيين.
- تم نشر قانون الخصخصة في الجريدة الرسمية في 7 يوليو 2019 ودخل حيز التنفيذ في 8 يوليو 2019. يتوقع أن تصدر الهيئة اللوائح التنفيذية بحلول 8 يوليو 2020. هذا ويحل يلغي قانون الخصخصة الجديد قانون الخصخصة الصادر في عام 2004. أهم النقاط في القانون الجديد التمييز بين (1) "مشروع الخصخصة" (عندما يتم نقل مشروع عام أو شركة مملوكة بالكامل أو جزئياً من قبل الحكومة إلى شخص عادي)، (2) "مشروع تحويل الشركة" (حيث يتم تحويل مشروع عام إلى شركة مساهمة مملوكة بالكامل للحكومة).

الربع الأخير 2019

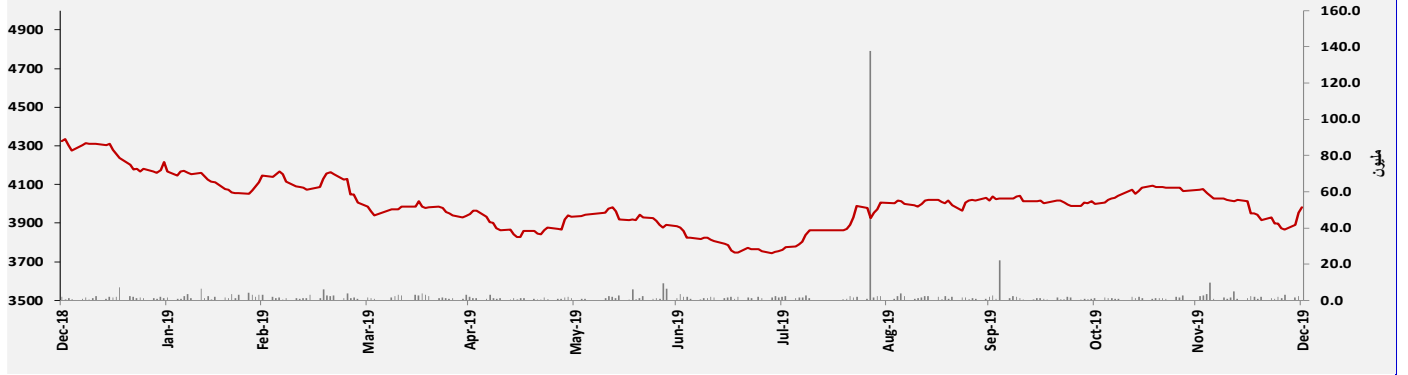
- تم صدور قانون إفلاس جديد والذي يمكن الأشخاص في السلطنة من إعلان إفلاسهم ويساعدهم على الخروج من المأزق بسرعة. القانون سيدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يوليو 2020. تم إقرار القانون بموجب المرسوم السلطاني رقم 53/2019، ويتضمن مجموعة من القواعد واللوائح المتعلقة بما سبق وكذلك شروطاً للطرف المفلس لتسديد دانييه وفقاً لخطة إعادة الهيكلة التي تم الاتفاق عليها مسبقاً.
- إعتمدت الهيئة العامة لسوق المال اللائحة التنفيذية لقانون التأمين التكافلي (قرار 103/2019) والتي حددت ستة أشهر للشركات لتوفيق أوضاعها من تاريخ العمل باللائحة والذي بدأ يوم الاثنين الموافق 23 ديسمبر 2019.

حركة مؤشر السوق

ملخص مؤشرات السوق

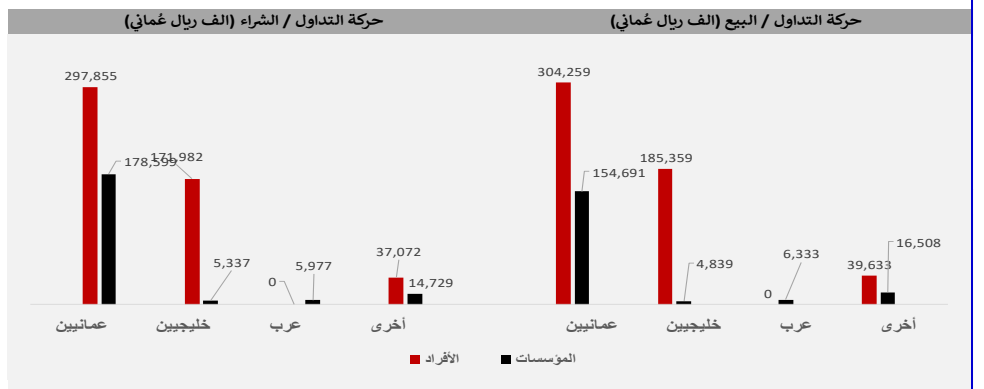
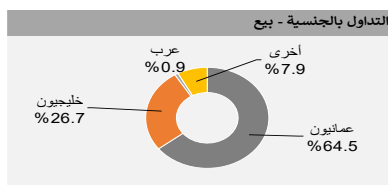
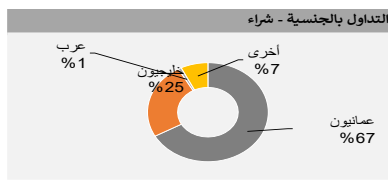
التغير منذ بداية السنة	الإغلاق السابق	الإغلاق الحالي	
↓ -7.92%	4,323.74	3,981.19	مؤشر سوق مسقط 30
↑ NA	0.00	4,243.79	مؤشر العائد الكلي
69	558,836	3,896,838	مجموع التداولات (000)
22	165,057	711,551	قيم التداولات (000) ر.ع
23	6,827.20	6,349.26	المؤشرات الفرعية
	4,991.03	4,206.35	مؤشر القطاع المالي
	2,290.34	1,896.58	مؤشر قطاع الصناعة
	591.90	536.07	مؤشر قطاع الخدمات
			مؤشر سوق مسقط المتوافق مع الشريعة

مؤشر سوق مسقط 30 وأحجام التداولات



التداول بالجنسية - شراء	السعر	الأكثر نشاطاً بالقيمة	نسبة التغير	السعر	الأسهم الأكثر ارتفاعاً
ريال عماني	ر.ع. آلاف ر.ع.	الشركات	%	ر.ع.	الشركات
67%	476,472,553.6	أريد	88.7%	0.134	الأنوار لبلاط السراميك
25%	177,296,259.4	بنك مسقط	41.6%	0.109	عمان للاستثمارات والتمويل
1%	5,973,389.0	صحار الدولي	37.6%	0.150	الجزيرة للخدمات
7%	51,809,240.9	جلفار للهندسة والمقاولات	37.3%	0.081	الاسماك العمانية
		اومنيفيست	24.1%	0.036	صناعة مواد البناء

التداول بالجنسية - بيع	السعر	الأكثر نشاطاً بالكمية	نسبة التغير	السعر	الأسهم الأكثر إنخفاضاً
ريال عماني	ر.ع. بالآلاف	الشركات	%	ر.ع.	الشركات
64%	458,939,886.0	أريد	-92.8%	0.038	الأولى
27%	190,220,452.1	جلفار للهندسة والمقاولات	-81.2%	0.070	إس ام ان باور
1%	6,309,183.3	بنك نزوى	-68.6%	0.055	الخدمات المالية
8%	56,081,921.4	صحار الدولي	-57.7%	0.118	الجزيرة للمنتجات الحديدية
		الأنوار لبلاط السراميك	-51.2%	0.098	العمانية لخدمات التمويل



لمحة عن أداء الأسواق الخليجية والعالمية

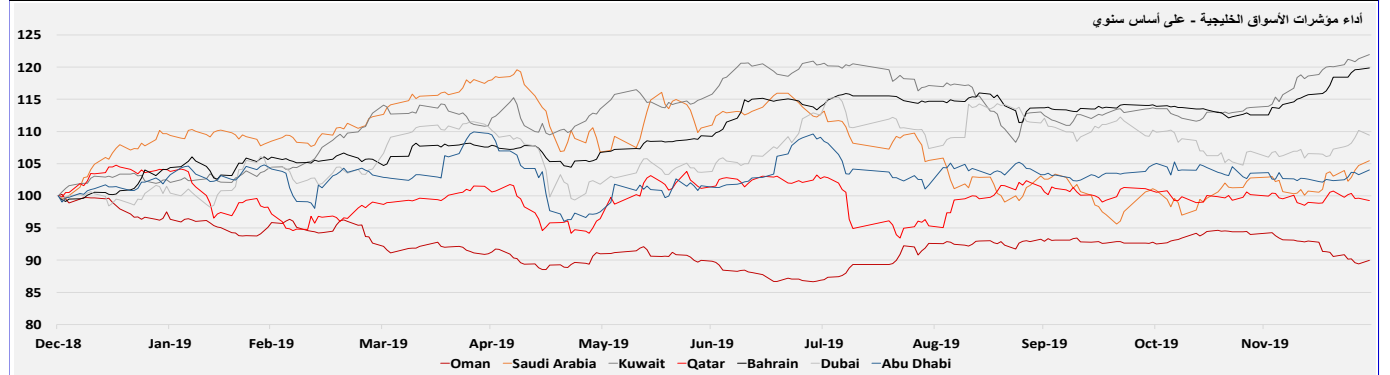
مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية	الإغلاق الحالي	الإغلاق السابق	التغيير	السنة/اليوم	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية
سوق مسقط للأوراق المالية	3,981.19	4,064.14	-82.95	-7.92%	7.5	0.73
السوق المالية السعودية	8,389.23	7,859.06	530.17	7.19%	22.5	1.86
سوق الكويت للأوراق المالية	6,282.46	5,928.27	354.19	23.68%	15.5	1.47
بورصة قطر	10,425.51	10,147.88	277.63	1.23%	15.1	1.54
بورصة البحرين	1,610.18	1,526.95	83.23	20.41%	13.0	1.01
سوق دبي المالي	2,764.86	2,678.70	86.16	9.29%	11.0	0.99
سوق أبوظبي للأوراق المالية	5,075.77	5,030.76	45.01	3.27%	15.5	1.42

أسعار السلع	السعر	الشهر/اليوم	السنة/اليوم
خام برنت الأجل للبرميل	66.43	0.00%	19.76%
خام غرب تكساس الأجل للبرميل	61.47	0.00%	35.37%
خام عمان الأجل للبرميل	67.42	0.00%	26.00%
الذهب للأوقية	1,522.69	0.00%	18.73%
الفضة للأوقية	18.06	0.00%	16.56%
بلاطينيوم للأوقية	970.50	0.00%	21.98%
النحاس طن متري	6,219.00	0.00%	4.26%
الكنيمون طن متري	1,827.00	0.00%	-1.03%
الرصاص طن متري	1,942.00	0.00%	-3.91%
الزنك طن متري	2,306.00	0.00%	-6.53%
النيكل طن متري	14,315.00	0.00%	33.91%

أسعار صرف العملات	الرمز	الدولار مقابل العملة مقابل الدولار
اليورو	EUR	1.123
الجنيه الإسترليني	GBP	0.758
الين الياباني	JPY	108.542
اليوان الينميني الصيني	CNH	6.964
الروبية الهندية	INR	71.291
الروبل الروسي	RUB	1.549
الدولار الكندي	CAD	1.302
الدولار الأسترالي	AUD	1.426

الأسواق العالمية	القيمة	المدينة	السنة/اليوم
أوروبا			%
فايننشال تايمز	7,544.57	انجلترا	12.13%
داكس	13,249.01	المانيا	25.48%
كالك 40	5,982.55	فرنسا	26.46%
الولايات المتحدة الأمريكية			
داو جونز	28,462.14	الولايات المتحدة	22.01%
أس أند بي 500	3,221.29	الولايات المتحدة	28.50%
ناسداك	8,945.99	الولايات المتحدة	34.82%
آسيا الباسيفيكية			
نيكيا 225	23,656.62	اليابان	18.20%
هانج سينج	28,189.75	هونغ كونج	9.07%
مؤشرات الاسواق العربية			
البورصة المصرية	13,973.47	مصر	7.19%
بورصة عمان	1,815.20	الاردن	-4.90%
سوق فلسطين للأوراق المالية	525.96	فلسطين	-0.64%
بورصة بيروت	763.81	لبنان	-21.80%
إم اس سي آي			
البحرين	109.71	البحرين	51.75%
الكويت	740.88	الكويت	30.78%
عمان	507.81	عمان	-1.62%
قطر	839.50	قطر	-4.33%
الإمارات	336.59	الإمارات	-0.28%
الأسواق الخليجية	506.47	الأسواق الخليجية	6.76%

(ملاحظة: الأسواق العالمية مغلقة يومي السبت والأحد) المصدر: بلومبرغ ، الساعة الرابعة بتوقيت مسقط



توقعات التحليل الفني لسوق مسقط للأوراق المالية لعام 2020

شهد مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية عدة تقلبات خلال عام 2019 مواكباً بذلك عدة أحداث خلال الأشهر الماضية منها اقتصادية وأخرى جيوسياسية ومثلاً بتقلبات أسعار النفط التي أثرت على المنطقة إما إيجاباً بأن تكون محفزة لارتفاع مؤشر الأسهم أو سلباً تؤثر عليه عكسياً ، ولتوضيح تسلسل مسار المؤشر خلال عام 2019 سنقوم باستعراض حركة المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية بشكل تفصيلي خلال كل ربع:

الربع الأول: انخفض المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية خلال الفترة محاولاً الارتفاع ولو بشكل بسيط إلى مستوى 4,335 نقطة (مسجلاً أعلى نقطة وصل إليها المؤشر خلال عام 2019) متذبذباً في حركته فوق مستوى فيبوناتشي 261.8% . إلا أن المؤشر العام للسوق أنهى الربع على انخفاض ليلاصم مستوى 3,983 نقطة.

الربع الثاني: مع بداية الربع الثاني وحتى نهايته من عام 2019، استقر مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية في أدائه ضمن إطار أفقي مشكلاً مقلوب نموذج الرأس والكتفين.

الربع الثالث: خلال فترة الربع الثالث من العام انتعشت أسواق المنطقة مدعومة بارتفاع أسعار النفط التي بدأ ارتفاع أسعاره بشكل ملحوظ في هذا الربع حيث واصل المؤشر العام للسوق ارتفاعه خلال الفترة محاولاً الارتفاع ولو بشكل بسيط إلى مستوى 4,035 نقطة (أعلى مستوى خلال الربع الثاني والثالث) متذبذباً في حركته فوق مستوى فيبوناتشي 100% . حيث وخلال الربع سجل المؤشر أدنى نقطة وصل إليها خلال عام 2019 عند 3,744.55 نقطة).

وأخيراً: خلال فترة الربع الرابع من العام استقر ما بين مستوى 4,000 نقطة ومستوى 4,100 نقطة. من المتوقع ان يلامس المؤشر خلال النصف الأول من عام 2020 مستوى 3,900 نقطة.

فنياً لم يتعرض السوق خلال عام 2019 لفترات تصحيحية (والدليل قطع مؤشر المتوسط المتحرك لفترة 100 يوم مؤشر سوق مسقط فقط مرتين خلال العام).

نتوقع في عام 2020 وخاصة في النصف الأول أن يبقى اختبار مستوى فيبوناتشي عند 61.8% مستوى يجب مقاومتها وهي عند 3,877 نقطة (مستوى الدعم الأول). في حال كسر هذا المستوى فإن المؤشر سوف يواجه مستوى الدعم الثاني عند 3,800 نقطة.

وعلى صعيد المؤشرات الفنية الأخرى، فنبداً بمؤشر البولينجر الذي يقاوم متوسطه مؤشر السوق عند 4,030 نقطة، ومن المتوقع فنياً أن يقطع مؤشر السوق الخط السفلي للبولنجر.

وبالنسبة إلى مؤشر تدفق السيولة MFI ومؤشر القوة النسبية RSI فهما في وضع مستقر فنياً فالأول يقف عند 24 درجة وهي درجة ممتازة فنياً (فوق 50 درجة تزداد الخطورة في هذا المؤشر) ، والثاني يقف عند 34 درجة (فوق 70 درجة تزداد الخطورة).

وعلى صعيد أداء المتوسطات المتحركة، خلال العام وخاصة في الربع الأخير قطع مؤشر السوق متوسط الحركة لفترة 50 يوماً للأسفل.

في الفترة القادمة نرى بأن للمؤشر مستوى دعم قوي عند 3,800 نقطة (ومستوى دعم ثاني عند 3,720 نقطة) ومستوى مقاومة أول عند 4,100 نقطة ومستوى مقاومة ثاني عند 4,200 نقطة.

التوقعات بشأن العوامل التي قد تؤثر (سلباً أو إيجاباً) على أداء القطاعات خلال عام 2020

العوامل العالمية والمخاطر

- قد يؤدي التباطؤ في عدة مراكز اقتصادية الكبرى في أن واحد مثل الصين والولايات المتحدة والهند إلى دخول الاقتصاد العالمي في أزمة اقتصادية عميقة أخرى.
- السياسات الحمائية والإنتهاكات التي تشهدها القوانين المتعلقة باتفاقات التجارة الحرة إضافة إلى المخاطر التي تلوح في الأفق فيما يتعلق بتوقف آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية عن العمل ، توفر أرضية خطيرة للنظام الحالي للتجارة الدولية. كذلك تهدد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بإضعاف فرص النمو العالمية مع زيادة التكاليف وخلق اضطرابات في سلسلة التوريد للعديد من الشركات.
- سوف يكون لعزل الرئيس الأمريكي – إن حدث - وعدم اليقين بشأن الانتخابات الأمريكية إلى جانب الآثار الضريبية وغيرها من اللوائح آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي.
- الغموض المحيط بتحركات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة مرتفع. وعلى أي حال، من المتوقع أن يبقي الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة ثابتة إذا لم يتعرض لضغوط الرئيس الأمريكي.
- يشير استمرار الإلتفاق بين منظمة أوبك والأعضاء من خارج المنظمة إلى إمكانية استمرار الإلتفاق على تخفيضات الإنتاج في عام 2020 ، الأمر الذي سيدعم أسعار النفط ، التي تتعرض لضغوط لعدة بسبب ارتفاع المعروض من قبل عدة منتجين.
- يستعد رئيس وزراء المملكة المتحدة لإعادة تقوية فرص خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي بحلول الربع الأول من عام 2020 وذلك بعد فوزه في الانتخابات بأغلبية كبيرة.
- قد يسهم إرتفاع الديون ذات العائد السلبي في جعل المستثمرين العالميين يتوجهون نحو البحث عن العوائد المتوفرة في السندات الأمريكية.
- أزمة اللاجئين الأخيرة في عدة دول في المنطقة والعالم والنتائج المترتبة على وصول مليون مهاجر إلى أوروبا وأمريكا سابقاً وفي الفترة المقبلة، سوف تشكل تحديات كبيرة.
- إن التطور التكنولوجي والتقنيات المتعلقة بالإبتكارات ستشكل فرصاً وتحدياً في آن واحد بسبب تزايد أهمية التقنية المالية والذكاء الاصطناعي في الحياة اليومية.

العوامل الإقليمية والمخاطر

- يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.5 ٪ في عام 2020 مقارنة مع 0.7 ٪ في عام 2019 ، وفقاً لصندوق النقد الدولي.
- قد يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة من قبل دول الخليج المتبقية إلى ضغوط تضخمية.
- نتوقع أن تظل أسعار النفط – الهامة لمستقبل أسواق المنطقة - في حدود 60 إلى 65 دولارًا للبرميل ، والتي نعتقد أنها ستكون مثالية لغالبية دول المنطقة.
- إن تحركات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المتوقعة فيما يتعلق بانخفاض أسعار الفائدة ، ستؤدي إلى تخفيف الضغط على تكاليف تمويل الشركات مما يؤدي إلى تقييمات أفضل.
- ستواصل حكومات المنطقة إصدار المزيد من السندات السيادية الدولية لتغطية العجز، الأمر الذي سيرفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ستؤدي المراجعات لمؤشر مورغان ستانلي MSCI وإضافاتها لمؤشرات الأسواق الناشئة إلى تدفقات أجنبية إيجابية خاصة للسوق الكويتي.
- سيجذب معرض إكسبو 2020 في دبي بعض الدعم لسوق العقارات، إلا أن التحديات المرتبطة بالقطاع لا تزال قائمة.
- ستدعم العقود المتعلقة بكأس العالم في قطر قطاعات عدة مثل القطاعات المصرفية ومواد البناء.
- من المتوقع أن تشهد عدة دول خليجية تسارعاً بخطط الخصخصة لديها. وقد نشهد إكتتابات أولية كبيرة لشركات النفط / الغاز المملوكة لهذه الدول.
- أعلنت أكثر من 15 شركة في القطاع الخاص عن خطط للاكتتابات العام الأولي.
- أعلنت بعض دول المنطقة عن موازنات توسعية في حين يتوقع أن تعلن الدول الأخرى عن ذات التوجه لدعم أسواقها وإقتصاداتها.

العوامل المحلية والمخاطر:

- كما كان متوقعا، جاءت الموازنة العامة للسلطنة توسعية بهدف دعم الأسواق ومعنويات المستثمرين والإستمرار في أهداف التنمية
- ستواصل حكومة السلطنة تمويل عجز ميزانيتها من خلال الإقتراض المحلي والدولي مما سيؤدي إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي
- يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتفوق السلطنة من حيث النمو على دول الخليج الأخرى بسبب إرتفاع إنتاج النفط والغاز
- التطورات الإيجابية الرئيسية المتوقعة حدوثها والتي ستوفر دعما لنمو الائتمان تتمثل في: برنامج "تنفيذ" و تحسن عائدات القطاع الهيدروكربوني (إنتاج حقلي خزان ومكارم للغاز).
- تطورات برامج الخصخصة لبعض الأصول المملوكة للدولة
- استفادت سلطنة عمان بشكل غير مباشر من بعض التوترات الإقليمية في المنطقة مما دعم بعض خطوط التجارة وفتح مسارات جديدة من شأنها دعم قطاعات متعددة.
- من المتوقع إستمرار الهدوء في سوق الإصدارات الأولية وقد نشهد إصدارا واحدا في قطاع التأمين وآخر في قطاع الخدمات الأساسية / المنافع. هذ ولا تزال خطط الإكتتاب العام لمجموعة OQ في مرحلة مبكرة ، وبالتالي نعتقد بأن الإكتتاب سيحدث بعد عام
- قد نشهد تقديم منتجات جديدة في الأسواق مثل صناديق الإستثمار العقاري وصناديق الإستثمار المتداولة في السوق المالي
- نتوقع نمو الأصول غير العاملة في قطاع البنوك والتأجير وفقاً لما ذكرته العديد من الشركات حول التحديات الاقتصادية والتجارية
- نتوقع إستمرار الإندماجات في القطاع المالي وقد نرى عمليات إستحواذ.
- إلزامية التأمين الصحي من شأنه تعزيز التوقعات المستقبلية لقطاع التأمين خاصة للشركات ذات التواجد القوي في قطاع الرعاية الصحية
- هدوء الأوضاع في اليمن والتحسن المتوقع خلال عام 2020 ، يعني زيادة نشاط إعادة الإعمار بعد الحرب وبالتالي إستفادة شركات مواد البناء المحلية وشركات الإنشاءات.

قطاع البنوك:

- من المتوقع أن يظل نمو الائتمان محدودا بشكل عام خلال سنة 2020 ، على افتراض أن أسعار النفط ستنزل عند المستويات الحالية.
- نرى بأن الإستقرار المتوقع في معدلات أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سيخفف من الضغوط على المقترضين إلا أنه في ذات الوقت سيضغط على عوائد الفائدة لدى البنوك.
- أظهر صافي هوامش الفائدة لعدد من البنوك علامات تعافي ومن المتوقع أن تحصل على دعم إضافي بسبب انخفاض تكلفة التمويل.
- تستمر البيئة شديدة التنافس في الضغط على الإيرادات التشغيلية الأخرى للبنوك والتي تشكل عادةً (ما بين 25 إلى 35% من إجمالي إيرادات تشغيل البنوك). وفي هذا الصدد نتوقع أن نرى جهودا نحو دمج عدد من البنوك (مثلا المحادثات المستمرة بين بنك العز الإسلامي وبنك عُمان العربي)
- نتوقع تحسن أحد معايير الكفاءة لدى البنوك ألا وهو نسبة التكلفة إلى الدخل وذلك بالنسبة لمعظم البنوك حيث نتوقع تحسن التكاليف الخاضعة للسيطرة وزيادة إيرادات التشغيل في القطاع. ومع ذلك ، فإن بعض البنوك تستثمر بشكل دائم في التكنولوجيا المالية مثل مكافحة الاحتيال وأنشطة مكافحة غسل الأموال ، وبالتالي ستستمر مصروفات التشغيل في الارتفاع لعدد من البنوك.
- تتجاوز معدلات كفاية رأس المال الحالية لمعظم البنوك الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية بسبب رئيسي يعود الى زيادات رأس المال المستمرة في عامي 2018 و 2019 ، وعليه لا نتوقع قيام البنوك - بشكل عام - بدعم إضافي لرأس المال في عام 2020.
- ارتفعت تكلفة المخاطرة بالنسبة لبعض البنوك ، ونتوقع أن تستمر في الارتفاع في عام 2020. وعليه نرى بضرورة مراقبة مقاييس جودة الأصول لجميع البنوك ، ما لم يتحسن وضع الاقتصاد الكلي. كذلك قد يتسبب الإنكشاف في التمويل نحو القطاع العقاري للضغط على جودة الائتمان حيث يشهد القطاع العقاري تباطؤا واسع النطاق.

قطاع التمويل:

- يواجه قطاع التمويل العماني حالياً تحديات عدة تتضمن ضغطاً على السيولة وزيادة في عدد حالات التأخر في السداد وتأخر المدفوعات. بالإضافة إلى ذلك ، توجد هناك منافسة قوية من قبل البنوك التجارية والإسلامية.
- مع ركود نمو الائتمان بشكل عام، أصبحت البنوك أكثر تنافسية في قطاع تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ما شكل تحدياً لشركات التمويل. وبلغ إجمالي أصول التمويل لشركات التمويل الست المدرجة 1.03 مليار ر.ع. (2.9٪ على أساس سنوي و تراجع بنسبة 1.3٪ على أساس ربع سنوي) في الربع الثالث من عام 2019 ، مع تسجيل نمو سنوي سلبي لأول مرة في عام 2019. نتوقع بطء في نمو الأصول المالية على مستوى القطاع على المدى القريب إلى المتوسط
- نعتقد تحسن صافي دخل التمويل لمعظم شركات التمويل خلال الإثني عشر شهراً القادمة على خلفية انخفاض أسعار الفائدة مع تراجع تكلفة التمويل إلا أن القيود على نمو الأصول سيضغط على الدخل التشغيلي.
- نبقى على حذر فيما يتعلق بجودة الأصول وتكاليف الائتمان بسبب التوقعات الاقتصادية الكلية المتواضعة حالياً.
- سيؤدي تراجع وضع الاقتصاد الكلي - في حال حدوثه - إلى التأثير على تقييمنا وذلك لما له من تأثير مباشر على نمو الائتمان.
- حالياً ، تجري شركتان (تأجير للتمويل والشركة المتحدة للتمويل) محادثات حول تعاون استراتيجي محتمل. نعتقد أن جهود الدمج ستستمر ضمن القطاع، الأمر الذي نراه ضروري بالنسبة لقطاع التأجير التمويلي والذي برأينا بأنه يتضمن عدداً كبيراً من شركات التمويل مقارنة مع حجم السوق العماني.

قطاع التأمين:

- إن سرعة في التحرك نحو التوسع الخارجي سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي.
- لدى السلطنة خطط توسعية وإنفاق كبيرة في المشاريع على مدى السنوات العشر إلى الخمسة عشر المقبلة لتطوير البنية التحتية ، الأمر الذي سينتج عنه زيادة في الأقساط التأمينية. إلا أن التحدي يكمن في قدرة السوق على المحافظة على هذه الأقساط حيث أن نسبة صغيرة من هذه الأقساط يتم الاحتفاظ بها من قبل شركات التأمين ويتم إعادة التأمين على الباقي من خلال معيدي التأمين الدوليين. نعتقد بأنه إن لم تندمج شركات التأمين بحيث تصبح ذات قدرة على الاحتفاظ بجزء أكبر من أقساط التأمين، فإن الاستثمار المتوقع في البنية التحتية لن يدعم كثيراً صناعة التأمين.
- بلغ معدل انتشار التأمين (الأقساط المكتتبه إلى الناتج المحلي الإجمالي) في السلطنة خلال عام 2018 حوالي 1.52٪. وبالمثل ، بلغت كثافة التأمين (الأقساط المكتتبه إلى عدد السكان) 99.7 ر.ع. (259.3 دولار أمريكي) وهو ما نتوقع تحسنه آخذين بعين الاعتبار التطورات التشريعية وتطبيق التأمين الصحي الإلزامي.
- سيتم تطبيق التأمين الصحي الإلزامي على مراحل متعددة تبدأ العام المقبل.
- لا يمكن استبعاد آثار الأحداث التي لا تشهد تكراراً مثل الأعاصير والفيضانات مع تزايد التغيرات المناخية.
- يزداد التنسيق بشكل متزايد بين الجهات التشريعية والتنظيمية من جهة وشركات التأمين من جهة أخرى بهدف توعية المؤمن عليهم حول عروض التأمين الخاصة بالحماية والتخفيف من المخاطر وذلك للتأثير بشكل إيجابي على تطور الصناعة.

قطاع الاسمنت:

- إن سرعة في التحرك نحو التوسع المحلي والخارجي ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي للشركات حيث يتم تنفيذ العديد من المشروعات.
- استمرار شدة المنافسة والهدوء العام في الاقتصاد الكلي سيؤدي إلى نسب نمو محدودة نسبياً.
- نتوقع تحسن الهوامش التشغيلية بسبب زيادة كفاءة استخدام الأفران ومصادر الطاقة.
- سنبقى أسعار البيع معرضة للضغط لكن بشكل أقل مما شهدته في الأعوام 2016 – 2018
- الإتفاقيات التي تم توقيعها لتصدير الأسمنت إلى اليمن ستدعم الصناعة
- قد يتأثر مستوى التوزيعات بسبب خطط الإنفاق الرأسمالي الكبيرة من قبل الشركات
- تشكل المناطق والمدن الاقتصادية القائمة والمزمع تنفيذها فرصاً واعدة لنمو الطلب على الإسمنت وهو الأمر الذي رأيناه من خلال رغبة الشركات المحلية في التوسع بمنطقة الدقم الاقتصادية.

قطاع الاتصالات:

- نتوقع أن يبدأ المشغل الثالث للهاتف النقال "فودافون" عمله في عام 2020 مما سيؤدي إلى مزيد من المنافسة محليًا. ومع ذلك ، فإننا لا نتوقع تأثيرًا مباشرًا على المشغلين الحاليين في عام 2020 ، لكننا سنشهد إنخفاضًا في الحصة السوقية للمشغلين الحاليين على مدار العامين إلى الثلاثة أعوام القادمة
- نتوقع استمرار انخفاض استخدام الدقائق الصوتية بسبب زيادة استخدام التطبيقات عبر نظام OTT - تطبيق أو خدمة يتم استخدامها للبث والتكنولوجيا - في التأثير على إيرادات المكالمات الصوتية.
- إن تحرير وتسهيل القوانين في القطاع من قبل الجهة المنظمة يجعل عملية التسعير المتعلقة بالمشاركة في البنية التحتية للمشغل الجديد جاذبة وأقل تكلفة. وعليه من المتوقع أن يستفيد المشغل الجديد "فودافون" في الوقت الذي سيشكل ضغطًا على المشغلين الحاليين خاصةً عمانتل التي تملك حصة كبيرة في البنية التحتية في الخطوط الثابتة.
- انخفاض نمو المشتركين في الهواتف المحمولة إلى نسبة نمو من رقم واحد ومن المتوقع أن يبقى النمو متواضعًا كذلك في العام المقبل.
- نتوقع أن تبدأ عمانتل بحصد ثمار استثمارها في الاتصالات المتنقلة (زين الكويت) وبدء الحصول على وفورات إقتصادية وزيادة في توزيعات الأرباح من قبل "زين" على خلفية الأداء الأفضل لشركة زين السعودية وغيرها من الشركات التابعة.
- رغم تعدد التحديات وعوامل الضغط، إلا أن قطاع الاتصالات لا يزال قادرًا على القيام بتوزيعات نقدية معقولة وذلك بسبب الوضع الجيد للأرباح المحتجزة واستمرار الإيرادات من الخطوط الرئيسية للأعمال. ومع ذلك، نتوقع استقرارًا أكبر في التوزيعات النقدية لشركة أريдо عمان مقارنة مع عمانتل على خلفية ارتفاع تكلفة الديون لدى الأخيرة.
- قد يكون تأسيس الشركة العمانية للأبراج إيجابيًا للمشغلين الحاليين بسبب دعم عمليات بيع السعات و إيجار أبراج الإتصالات. يمكن لمثل هذه الإتفاقات التاجيرية المساهمة في تخفيف الضغط على المشغلين الحاليين.

أوبار كابيتال ش.م.ع.م (U Capital)



الموقع الإلكتروني: www.u-capital.net

مركز أعمال أومنيفيست

بناء رقم 95، طريق رقم 501، مرتفعات المطار، سلطنة عمان

الهاتف: +968 2494 9000

الفاكس: +968 2494 9009

البريد الإلكتروني: research@u-capital.net



إخلاء المسؤولية: تم إعداد هذا التقرير بواسطة أبحاث أوبار كابيتال ش.م.ع.م (U Capital) لأغراض توفير المعلومات فقط. وتحت أي ظرف لا يجوز استخدام هذا التقرير كتوصية ولا يجوز اعتباره عرضاً لبيع أو شراء أي أوراق مالية. ومع حرصنا الشديد على أن تكون المعلومات الواردة في التقرير صحيحة أو غير مضللة في وقت النشر إلا أننا في نفس الوقت لا نؤكد دقتها أو اكتمالها. وبناءً عليه يجب ألا يعتمد عليها بشكل كامل. كما لا تتحمل شركة أوبار كابيتال ش.م.ع.م بأية حال من الأحوال أي مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عن أي خسارة تنتج عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته. هذا ولا يجوز إعادة نسخ هذا التقرير أو توزيعه أو نشره بواسطة أي متلقي لأي غرض من الأغراض.